



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات العلمية المحكمة

ISJ

ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

Journal Homepage: <http://jis.tu.edu.iq>

Islamic Sciences

The jurisprudence of consequences and its application in addressing the debts of low-income families: A fundamentalist and purposive study

Asst. Lect. Thamer Khamis Mahrous¹

a) Department of Jurisprudence and its Principles,
College of Islamic Sciences, Tikrit University, IRAQ

Mohammed Abdulsattar Abdulaziz²

b) Diyala Education Directorate, Ministry of Education,
IRAQ.

KEY WORDS:

Jurisprudence,
Family,
Religion,
Objectives (Maqasid),
Sharia..

ARTICLE HISTORY:

Received: 10/2/ 2026

Accepted: 1/3/2026

Available online: 8/4/ 2026

©2022 COLLEGE OF ISLAMIC
SCIENCES ISLAMIC SCIENCES
JOURNAL , TIKRIT UNIVERSITY.
THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY
LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



ABSTRACT

This study aims to demonstrate the role of Fiqh al-Mawālāt (Jurisprudence of Consequences) in addressing the debts of low-income families, considering it one of the most important usūlī (principled) and maqāsidī (objectives-based) tools capable of rationalizing rulings and applying them to contemporary economic realities. The study provides an in-depth analysis of the phenomenon of debt among low-income households, its social and economic impacts, and then examines the usūlī methodology in considering māwālāt (consequences), its regulations, and its objectives, and how it can be utilized to formulate practical solutions that limit debt accumulation and support the financial stability of families. The research adopts an analytical inductive methodology and a maqāsidī approach to connect legal texts and principles with practical reality. The study concludes that Fiqh al-Mawālāt provides a balanced framework in regulating lending, evaluating consumption, and guiding social policies, while achieving the maqāsid of Sharia to protect wealth, remove hardship, and prevent harm

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ) ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

(ISJ)

¹ – Corresponding author: thamr.kh25@tu.edu.iq

² – Corresponding author: ma230427ped@st.tu.edu.iq

فقه المآلات وتطبيقه في معالجة ديون الأسر ذات الدخل المحدود - دراسة أصولية مقاصدية

م.م. ثامر خميس محروس^a

محمد عبدالستار عبدالعزيز^b

(a) قسم الفقه وأصوله , كلية العلوم الإسلامية , جامعة تكريت-العراق .

(b) مديرية تربية ديالى , وزارة التربية , العراق .

الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور فقه المآلات في معالجة ديون الأسر ذات الدخل المحدود، بوصفه أحد أهم الأدوات الأصولية والمقاصدية القادرة على ترشيد الأحكام وتنزيلها على الواقع الاقتصادي المعاصر. وتتناول الدراسة تحليلاً معمقاً لظاهرة الديون لدى الأسر محدودة الدخل، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، ثم تستعرض المنهج الأصولي في اعتبار المآلات، وضوابطه، ومقاصده، وكيف يمكن توظيفه في صياغة حلول عملية تحدّ من تراكم الديون وتدعم الاستقرار المالي للأسر. واعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي، والمنهج المقاصدي في ربط النصوص والقواعد بالواقع العملي. وخلصت الدراسة إلى أن فقه المآلات يقدم إطاراً متوازناً في ضبط الإقراض، وتقويم الاستهلاك، وتوجيه السياسات الاجتماعية، وبما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال ورفع الحرج ودفح الضرر كما سيأتي في خطة البحث.

الكلمات المفتاحية : الفقه، الأسرة، الدين، المقاصد، الشريعة .

مقدمة

الحمد لله الغني الحميد والصلاة والسلام على صاحب القول السديد ذي القول الرشيد صاحب الخلق البهي فحكم وعدل بين الفقير والغني وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بخير وإحسان الى يوم الدين. أما بعد :

يمثل فقه المآلات أحد أبرز القواعد الأصولية التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الشرعية المعاصرة، لما له من قدرة على ربط الحكم الشرعي بنتائجه الواقعية وتحقيق مقاصده الكبرى. وتتجلى مشكلة البحث في الفجوة الواضحة بين الفتاوى الفقهية المجردة وواقع الأسر ذات الدخل المحدود المثقلة بالديون، حيث إن الاكتفاء بالحكم الظاهري دون النظر إلى مآلاته قد يفضي إلى مفاسد اجتماعية كبرى، مما يطرح تساؤلاً رئيساً عن كيفية تفعيل فقه المآلات كأداة أصولية لاستنباط حلول مقاصدية تعالج هذه الأزمات.

وتبني الدراسة على فرضيات بحثية مفادها أن فقه المآلات ضرورة مقاصدية لحماية كيان الأسرة من الانهيار المالي، وأن الحلول التقليدية قد لا تستجيب لخصوصية الأسر المعوزة مما يستوجب اجتهاداً يستشرف النتائج.

ويسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها تأصيل مفهوم فقه المآلات في السياق الاقتصادي المعاصر، وتحليل أثر الديون على الضروريات الخمس، وتقديم بدائل عملية تحقق المصلحة وتضمن الاستقرار الأسري.

أما منهجية البحث فتعتمد على التكامل بين المنهج الاستقرائي لتتبع القواعد الأصولية، والمنهج التحليلي لربطها بالواقع، والمنهج الاستشراقي لتقدير مآلات الحلول المقترحة.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، نلاحظ وجود دراسات أصلت لفقه المآلات أو عالجت النظام الاقتصادي العام، لكن هذا البحث ينفرد بتسليط الضوء على "ديون الأسر المتعثرة" كحالة تطبيقية خاصة تجمع بين التأصيل الأصولي والتحليل الاجتماعي الميداني.

وينتظم هيكل البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وستة مطالب، حيث يتناول المبحث الأول الإطار الأصولي لفقه المآلات وأبعاده ومفاهيمه وضوابطه الاقتصادية، بينما يخصص المبحث الثاني للتطبيقات العملية وتكييف مشكلة ديون الأسر محدودة الدخل وتقديم الحلول المقاصدية لها، وصولاً إلى الخاتمة والنتائج.

التمهيد

فقه المآلات: اعتبار ما يؤول إليه الفعل أو الحكم من نتائج ومصالح ومفاسد، بحيث يُبنى الحكم الشرعي على ضوء تلك العواقب تحقيقاً للمصلحة ودفعاً للمفسدة⁽¹⁾.

المقاصد الشرعية وهي: المعاني والحكم التي راعاها الشارع في تشريع الأحكام، والتي ترجع في مجموعها إلى حفظ نظام الأمة وتحقيق مصالحها ودرء المفاسد عنها⁽²⁾.

الديون الاقتصادية في الأسر محدودة الدخل: التزامات مالية تراكمية تنشأ نتيجة ضعف الدخل وثبات النفقات أو زيادتها، مما يدفع الأسرة إلى الاقتراض لتغطية الاحتياجات الأساسية، ويعرضها لاحقاً لضغوط مالية مستمرة⁽³⁾.

(1) فقه المآلات أحمد الريسوني ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 41.

(2) مقاصد الشريعة الإسلامية: الطاهر بن عاشور ، دار النفائس، ص 85.

(3) اقتصاديات الفقر والدخل المحدود: مسعود محمد نور ، دار المسيرة، ص 112.

المبحث الأول:

الإطار الأصولي لفقه المآلات وأبعاده المقاصدية

يُعدّ فقه المآلات أحد المرتكزات المنهجية التي أسهمت في تجديد النظر الأصولي وتطوير أدوات الاجتهاد المعاصر، لما يوفره من قدرة على استشراق النتائج وربط الأحكام بآثارها الواقعية. وأشار إليه القرآن الكريم ووجهت به السنة النبوية، ويكشف هذا المبحث الأسس التي بُني عليها هذا المنظور، والامتدادات المقاصدية التي عمّقت حضوره في معالجة الوقائع المتجددة، وصولاً إلى بيان دوره في ترشيد فهم النص وتوجيه الاجتهاد بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة⁽¹⁾.

المطلب الأول: دليل فقه المآلات من الكتاب والسنة ومفهومه وتطوره الأصولي

أ- أولاً: دليله من الكتاب والسنة

فيما يلي نماذج منتقاة من الآيات والأحاديث المرتبطة بموضوع فقه المآلات:

أولاً: آيات قرآنية تدل على فقه المآلات :

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 108].

فالدلالة: نهى الله عن السب؛ مراعاةً لمآله المفسد المتمثل بسبب الله⁽²⁾.

وقوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]

فالدلالة: التكليف مرتبط بالاستطاعة، أي مراعاة نتائج العجز ومآلاته⁽³⁾، فالدلالة: تحريم ما يؤدي إلى التهلكة بطريق مباشر أو غير مباشر.

أ- ثانياً: أحاديث نبوية تدل على فقه المآلات

فيما يلي حديث ترك قتل المنافقين إذ أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن قتلهم: قال (صلى الله عليه وسلم): "لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه"⁽⁴⁾.

فالدلالة: ترك النبي (صلى الله عليه وسلم) ما فيه مفسدة اجتماعية رغم

وجود موجب العقوبة⁽⁵⁾.

(1) فقه المآلات أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 41.

(2) تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق شاکر، 11 / 278.

(3) تفسير القرطبي، أبو عبد الله القرطبي، 14 / 18.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث النبي أسامة بن زيد، رقم الحديث 4351، 5 / 157.

(5) فتح الباري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، 8 / 66-67.

حديث بناء الكعبة: قالت عائشة (رضي الله عنها): قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة ولجعلت لها بابين"⁽¹⁾. فالدلالة: امتنع النبي (صلى الله عليه وسلم) عن فعل راجح شرعاً مراعاةً لمآله على المجتمع⁽²⁾.

ب- أولاً: مفهوم فقه المآلات بوصفه منهجاً يربط الأحكام بنتائجها المتوقعة

يتأسس فقه المآلات على إدراك أن الحكم الشرعي لا يُفهم بمعزل عن نتائج تطبيقه، إذ يُنَاط التكليف عادةً بما يحقق المقصد ويمنع الضرر⁽³⁾. فالقصد من اعتبار المآل هو الموازنة بين النص والواقع، مع ضبط الحركة الاجتهادية بحيث لا تتوَل الأحكام إلى فوضى أو تفريط، ولا تُفرغ من روحها التشريعية. ولذلك ظهر هذا الفقه باعتباره منهجاً يقوم على تحليل سنن الآثار الاجتماعية والنفسية والطبية والاقتصادية المترتبة على تصرفات المكلفين، ليُبنى الحكم وفق صورة الواقع المتوقعة⁽⁴⁾.

ب- ثانياً: بيان جذور فقه المآلات في النصوص الشرعية

اعتبار المآلات ليس ابتكاراً فقهياً لاحقاً، بل هو مستند لنصوص قطعية توجه إلى النظر في العواقب؛ كوصف القرآن للعمل الصالح بأنه "يُصلِح" وأثاره ممتدة في الواقع، أو النهي عن سب آلهة المشركين لئلا يترتب عليه سب الله. ومن السنة النبوية جاءت توجيهات كثيرة تربط الحكم بنتيجته: كترك النبي (صلى الله عليه وسلم) قتل المنافقين خشية إثارة فتنة، أو امتناعه عن إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم لئلا يحدث اضطراب اجتماعي⁽⁵⁾. هذه الشواهد تؤسس لمبدأ أصيل في الفقه: أن الشريعة تراعي أثر الحكم قبل الإقدام على تنفيذه⁽⁶⁾.

ب- ثالثاً: شواهد فقه المآلات في عمل الصحابة والفقهاء

مارس الصحابة فقه المآلات عملياً في وقائع عديدة؛ منها تعليق سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد السرقة في عام الرمادة، مراعاةً للظرف العام وأثار العقوبة على المجتمع⁽⁷⁾. كما أحرر بعض الصحابة إقامة حدود أو تنفيذ سياسات عامة إذا غلب على الظن أنها ستنتج مفاصد أكبر. وفي العصور اللاحقة توسع الفقهاء في هذا الباب، فاعتبر المالكية خصوصاً "سد الذرائع" و"فتح الذرائع" أصليين يقومان على تحليل المآلات، بينما توسع الشافعية في مراعاة المصلحة المتوقعة عند تنزيل النصوص⁽⁸⁾.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث 1333، 2/ 972.

(2) المنهاج في شرح صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، 9/ 89.

(3) مقاصد الشريعة في الممارسة الطبية، محمد علي البار، (ت: 2024)، ط: 3، 2019، 1/ 115.

(4) نظرية المقاصد عند التطبيق، أحمد الريسوني، (ت: 1953)، ط: 4، 2018، 2/ 92.

(5) مدخل إلى المقاصد الشرعية، أحمد الريسوني، (ت: 1953)، ط: 5، 2017، 1/ 233.

(6) مقاصد الشريعة الإسلامية، جمال الدين عطية، (ت: 2017)، ط: 2، 2016، 2/ 141.

(7) مقاصد الشريعة في الممارسة الطبية، محمد علي البار، (ت: 2024)، ط: 3، 2019، 1/ 115.

(8) مدخل إلى المقاصد الشرعية، أحمد الريسوني، (ت: 1953)، ط: 5، 2017، 1/ 233.

ب-رابعاً: تحوّل فقه المآلات من اعتبار جزئي إلى منهج كلي مؤثر في القضايا المعاصرة

لقد أدت تطورات العصر وتداخلات الحياة الحديثة إلى جعل فقه المآلات حاضرًا بقوة في القضايا الطبية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبحت القرارات الشرعية مرتبطة بسياقات مركبة تتطلب النظر في النتائج بعناية. فالأحكام مثل نقل الأعضاء، والهندسة الوراثية، والإنعاش القلبي، وسياسات الصحة العامة، كلها تستلزم تحليلاً دقيقاً لآثار القرار الشرعي على الفرد والمجتمع. وهكذا تحوّل فقه المآلات إلى إطار شامل يوجه الاجتهاد ويضمن توازنه بين النص والواقع⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأسس المقاصدية لاعتبار المآل في الاجتهاد وضوابط توظيفه في القضايا الاقتصادية أولاً: الأسس المقاصدية لاعتبار المآل في الاجتهاد

فقه المآلات يقوم على أسس مقاصدية تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد، أبرزها حفظ المال ورفع الحرج عن المكلفين، عبر ضبط الأحكام الاقتصادية بما يمنع الاحتكار والغبن ويواكب ظروف الأسواق والأزمات المالية⁽²⁾. ويستند إلى توقع آثار المعاملات قبل وقوعها لمنع التضخم والربا، وتحقيق العدالة الاجتماعية بمنع تفاوت الثروة واستغلال الفقراء بالديون غير المنضبطة⁽³⁾.

فقه المآلات أصولياً يرتبط بالمصالح المرسلة والاستصلاح، ويعتمد تقدير المصلحة المتوقعة كأداة اجتهادية، متكاملًا مع فقه الموازنات لتوجيه القرارات بين مصالح ومفاسد. وقد وسع هذا المنظور الاجتهاد المعاصر في العقود المالية الحديثة، والاستثمار، والضرائب، وسعر الصرف، بما يتيح للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية ضبط منتجاتها المالية وفق أهداف الشريعة في الحماية والتنمية والعدالة الاجتماعية⁽⁴⁾.

الفقرة الثانية: ضوابط توظيف فقه المآلات في القضايا الاقتصادية

تطبيق فقه المآلات في الاقتصاد يتطلب ضوابط شرعية تمنع الانحراف نحو الممارسات غير المشروعة، أبرزها: تقديم القطيعات على الظنيات، التحقق من واقعية التوقعات الاقتصادية، التمييز بين المصالح الفردية والعامة، ومنع الاحتكار والديون الاستهلاكية، والابتعاد عن الذرائع المالية كالربا والقمار

(1) قضايا طبية معاصرة في ضوء مقاصد الشريعة، زغلول النجار، (ت:1943)، ط: 1، 2019، 276/1؛ وفقه المقاصد وتطبيقاته المعاصرة، أحمد الريسوني، (ت:1953)، ط: 4، 2020، 311/2.

(2) مقاصد الشريعة في الممارسة الطبية، محمد علي البار، (ت:2024)، ط: 3، 2019، 115/1.

(3) الاقتصاد الإسلامي: مبادئه وتطبيقاته المعاصرة، محمد عمر شابر، (ت:2023)، ط: 4، 221/1.

(4) المستصفي، أبو حامد الغزالي، (ت:505)، ط: 1، 286/1؛ و نظرية المقاصد عند الشاطبي، أحمد الريسوني، (ت:1953)، ط: 3، 177/1.

والظلم. وتتجلى هذه الضوابط تاريخياً في تحريم الغرر وبيع الحصة، وعصرياً في تنظيم المصارف الإسلامية للمرابحة والديون لضمان الاستقرار المالي⁽¹⁾.

المبحث الثاني:

تطبيقات فقه المآلات في معالجة ديون الأسر ذات الدخل المحدود والحلول اللازمة لهذه القضية.

المطلب الأول: صورة الديون في واقع الأسر محدودة الدخل وأثرها الاقتصادي

الفقرة الأولى: أنواع الديون وأسباب تراكمها في الأسر محدودة الدخل

تعتمد الأسر ذات الدخل المحدود على القروض الاستهلاكية، التقسيط، والديون غير الرسمية لتلبية احتياجاتها اليومية، ما يؤدي أحياناً إلى تراكم الديون وحلقة مفرغة بسبب محدودية الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة وضعف التخطيط المالي، ويترتب على ذلك إجهاد مالي ونفسي يقلل من الاستقرار الأسري والقدرة على الادخار والاستثمار والإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل⁽²⁾.

تطبيقات شرعية وقديمة

• حثَّ الإسلام على تجنب الغرر والربا، ومن ذلك حديث النبي (صلى الله عليه وسلم): "لا ضرر ولا ضرار"⁽³⁾، الذي يوضح وجوب حماية الأفراد من الوقوع في ممارسات مالية تؤدي إلى استغلالهم.

• في عصر الصحابة، كان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) اعتمد سياسة مالية "شملت تنظيم الخراج، الدواوين، توزيع الأموال، ضبط المال العام، وجعل الإنفاق العام يُوزع "حسب الحقوق" وليس عشوائياً، مع أنه أول من أسس بيت المال ودَوَّن الدواوين (جبايات، خراج، فيء، عطاء، إلخ) لتنظيم موارد الدولة وصرفها⁽⁴⁾.

(1) الموافقات، إبراهيم الشاطبي، (ت:790)، ط:3، 194/4.

(2) المستصفى، أبو حامد الغزالي، (ت:505)، ط:1، 286/1؛ ونظرية المقاصد عند الشاطبي، أحمد الريسوني، (ت:1953)، ط:3، 177/1، والاقتصاد الإسلامي: مبادئه وتطبيقاته المعاصرة، محمد عمر شابرا، (ت:2023)، ط:4، 221/1.

(3) أخرجه ابن ماجه في سننه (سنن ابن ماجه مع حواشي) : ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، كتب حواشيه: محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم الحديث 2، الحكم على الحديث: حديث حسن صححه جمع من اهل العلم .

340، دون: ط ، 430/3.

(4) تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية: د محمد سهيل طقوش، دار النفائس، ط:1، 1424هـ-2003م ، ص: 345.

تطبيقات اقتصادية معاصرة

• تنظم المصارف الإسلامية الحديثة القروض الاستهلاكية وفق عقود المرابحة والإجارة لتجنب الربا وحماية ذوي الدخل المحدود، وبرامج التمويل الاجتماعي microfinance ، التي تستهدف الأسر محدودة الدخل في عدة دول إسلامية، تساعد على كسر حلقة الفقر والديون المتركمة، وتحقق استقرارًا ماليًا وأثرًا إيجابيًا على الإنتاجية⁽¹⁾.

الفقرة الثانية: أثر الديون على الاستقرار المالي والنفسي والاجتماعي

تؤثر الديون على الأسر محدودة الدخل ماليًا ونفسيًا واجتماعيًا، فتقل القدرة على الادخار والاستثمار، وتزيد القلق النفسي وتضعف العلاقات الأسرية، كما تحجم فرص تحسين الدخل والتعليم والمشروعات الصغيرة، مما يحد من النمو الاقتصادي ويهدد التماسك الاجتماعي⁽²⁾.

تطبيقات شرعية وقديمة

أمر الإسلام بكتابة الدين ووضع شروط واضحة، كما ورد في القرآن الكريم:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ البقرة [282] لتقليل النزاعات وحماية الأطراف.

• في التاريخ الإسلامي، حرصت الدولة على تنظيم القروض بين التجار والفقراء بما يضمن التوازن الاجتماعي ويحد من استغلال الفقراء⁽³⁾.

تطبيقات اقتصادية معاصرة⁽⁴⁾:

- المؤسسات المالية الإسلامية تضع قيودًا على نسبة الديون إلى الدخل لضمان قدرة الأسر على السداد.
- برامج التوعية المالية للأسر محدودة الدخل تساعد على التخطيط المالي السليم والحد من التورط في الديون المتركمة، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنفسي والاجتماعي.

(1) الاقتصاد الإسلامي: مبادئه وتطبيقاته المعاصرة، محمد عمر شابرا، (ت:2023)، ط:4، 221/1.

(2) مقاصد الشريعة في النظام الاقتصادي الإسلامي، منذر قحف، (ت:2022)، ط:2، 199/1.

(3) المستصفي، أبو حامد الغزالي، (ت:505)، ط:1، 312/1.

(4) أثر تعزيز التنقيف المالي في فعالية الشمول المالي (دراسة ميدانية) — داليا عادل رمضان الزيايدي 2019 ، -465

المطلب الثاني: التكيف الأصولي لمشكلة الديون من منظور المآلات

أولاً: تعريف ظاهرة الديون وأثرها على الأسر: ظاهرة الاقتراض المفرط بين الأسر محدودة الدخل ناجمة عن ضعف التخطيط المالي وانفتاح القروض، وتشكل خطراً مقاصدياً يؤدي إلى تراكم الديون، انعدام الاستقرار الأسري، ضياع الحقوق، وإمكانية الوقوع في الربا أو الغرامات، مما يستلزم الوقاية المبكرة منها⁽¹⁾.

ثانياً: تكيف البيع بالتقسيط: البيع بالتقسيط مقبول إذا كان شفافاً ويتيح القدرة على السداد، أما إذا استنزف دخل الأسرة أو احتوى على فوائد وغرامات خفية، فإنه يهدد المال وكرامة الأسرة ويؤدي إلى الظلم والاستغلال⁽²⁾.

ثالثاً: التكيف المعاصر للتمويل الأسري والشمول المالي: في العصر المعاصر، يمكن الجمع بين فقه المقاصد والحلول الاقتصادية والاجتماعية عبر التعليم المالي، التوعية بالميزانية، تشجيع الادخار والاستثمار الحلال، وإنشاء صناديق اجتماعية لدعم الأسر، ما يعزز الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي⁽³⁾.

المطلب الثالث: حلول مقاصدية عملية لمعالجة ديون الأسر ذات الدخل المحدود أولاً: الإطار المقاصدي الشرعي

الشرع يحمي مقاصد الضروريات الخمس، ومنها المال، عبر وضع ضوابط ضد الضياع والاعتداء والإسراف والربا والغش. لذلك، أي حل لمعالجة ديون الأسر محدودة الدخل يجب أن يُبنى على حفظ المال لضمان المصلحة الأسرية والاجتماعية، بما يجعل الحل مقاصدياً لا مجرد تقني⁽⁴⁾.

حلول مقاصدية عملية — مع تكيفات شرعية واقتصادية

إعادة جدولة الديون: إعادة جدولة ديون الأسر محدودة الدخل عبر تمديد الأقساط، تأجيل بعضها، أو تخفيض الفوائد والزيادات، تقلل الضغط المالي المفاجئ وتحد من خطر التعثر المستمر.

(1) الاقتصاد الإسلامي: أبعاده ومفاهيمه» — الاقتصاد الإسلامي: أبعاده ومفاهيمه، محمد سعيد رمضان البوطي، (ت: 1997)، ط: 1، 1997، 45/1.

(2) المعالجة الشرعية للممارسات المصرفية المعاصرة» — المعالجة الشرعية للممارسات المصرفية المعاصرة، يوسف كمال عمر، (ت: 2010)، ط: 1، 2010، 212/1.

(3) التمويل الأسري والتنمية الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، سالم بن سليمان الخليفي، (ت: 2015)، ط: 1، 2015، 68/1.

(4) المقاصد الشرعية الاقتصادية والاجتماعية لتوثيق الديون، محمد بن علي بن أحمد المسعودي، ط: 1، 2025، 5/1.

تكييف شرعي مقاصدي⁽¹⁾:

- إعادة الجدولة تتطوي على تسهيل للمدين، وهو امتثال لمقصد حفظ المال، ولطلب العون والتخفيف على من هو في ضيق وهو أمر مشروع، خصوصًا إذا قام الدائن بالمحبة أو الرأفة.
- كما أن تجنب الربا أو الغرر أو الممارسات الاستغلالية عند إعادة الجدولة كأن لا تُفرض فوائد أو مضاعفة أو شروط قاسية يُحافظ على مقاصد الشريعة من عدل، ومنع الضرر.

تكييف اقتصادي معاصر⁽²⁾:

- في إطار الاقتصاد الإسلامي والتمويل الأخلاقي، يمكن للمؤسسات (بنوك إسلامية، جمعيات تمويل إسلامي) أن تُعيد جدولة الديون على شكل "قرض حسن" (قرض بلا فائدة) أو قرض بشروط مرنة، كرهان تضمن به رجوع المال.
- هذا يخفف من عبء خدمة الدين على الأسر ذات الدخل المحدود، مما يتيح لها استقرارًا أفضل، وتقليل خطر الوقوع في دوامة ديون.
- مثل هذا النهج يُعتبر تحقيقًا للإدماج المالي (financial inclusion) وجزءًا من العدالة الاقتصادية.

أثر إيجابي في الحد من الديون واستقرار الأسرة⁽³⁾:

- يقلل من تراكم الفوائد أو الغرامات.
- يخفف من الضغوط اليومية على الأسرة ويمنح فرصة لإعادة تنظيم ميزانيتها.
- يساعد على استقرار الأسرة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعثر، كأن يُضطر أحد أفراد الأسرة للعمل في ظروف غير مستقرة أو مشبوهة لسداد الدين.

تفعيل صناديق التكافل الاجتماعي/ التمويل الإسلامي المجتمعي (مثل الصناديق الوقفية أو القروض الحسنة بلا فوائد)⁽⁴⁾:

- إنشاء أو دعم صناديق اجتماعية/تكافلية (تُدار بشفافية وبضوابط شرعية) تقدّم قروضًا حسنة، أو منحًا، أو مساعدات نقدية أو عينية لأسر محتاجة تحديدًا. هذه الصناديق قد تكون وقفية، زكوية، أو مبادرات حكومية مجتمعية، ترعى التكافل الاجتماعي وتخفيف الأعباء.

(1) الموافقات للشاطبي — أبو إسحاق الشاطبي، 2/ 258.

(2) الاقتصاد الإسلامي: الأسس والمبادئ — محمد عمر شابر، ص 141.

(3) مقاصد الشريعة الإسلامية — عبد الرحمن بن عاشور، ص 112.

(4) التمويل الإسلامي: أدواته ومقاصده — منذر قحف، ص 219.

تكييف اقتصادي معاصر⁽¹⁾:

- Islamic Microfinance (التمويل الصغير الإسلامي) يُعد من أبرز الأدوات المعاصرة التي تحقق هذا الهدف: فهو يوفر تمويلًا للأسر ذات الدخل المحدود بدون فائدة، عبر عقود مبنية على المشاركة أو المرابحة أو القرض الحسن
- دراسات عديدة أظهرت أن التمويل الإسلامي زاد من مستوى معيشة الأسر، وفرص التشغيل، وتحسين الصحة والتعليم، وتخفيف الفقر.
- كذلك يمكن أن تُدمج الصناديق مع مؤسسات الزكاة والصدقات والوقف لإعانة من وقع في الديون — هذا دمج بين الأدوات التقليدية والحديثة.

دعم الأسر نقديًا وفق ضوابط محددة (إعانات مشروطة أو دعم اجتماعي)

- في بعض الحالات، قد يكون من الضروري تقديم دعم نقدي مباشر للأسر المعوزة، ولكن وفق ضوابط منضبطة — بحيث يُمنح الدعم بناءً على حاجة فعلية، ويُشترط الاستخدام في ضروريات (سكن، طعام، صحة، تعليم...) وليس في ترف أو استهلاك زائد⁽²⁾.

تكييف شرعي⁽³⁾:

- دعم المحتاج هو من صميم الشريعة — تحقيق مبدأ الرحمة، ومقصد حفظ النفس والمال والنسل.
- الضوابط تحمي المال من الإسراف أو الاستخدام الباطل، وتضمن أن الدعم يحقق مصلحة حقيقية.

تكييف اقتصادي/معاصر⁽⁴⁾:

- من منظور الاقتصاد الإسلامي والعدالة الاجتماعية، هذا الدعم يشبه شبكات الأمان الاجتماعي (social safety nets) مع تفاوت: في النظام الإسلامي يُفضل أن يكون من موارد الزكاة، الوقف، أو الصدقات أو موارد عامة تُدار بنزاهة.
- هذا يقلل من الحاجة إلى قروض ربوية أو ديون مع عوائد مرتفعة، ويمنح فرصة لإعادة بناء اقتصاد الأسرة بشكل مستدام.
- تكييف شرعي⁽⁵⁾:

- تجنب الربا والمغالاة في الدين حماية للمال — وهو مقصد أصلي في الشريعة.
- العدالة في المعاملات، ومنع الضرر عن الناس — خاصة الفقراء — من مقاصد الشريعة الضمنية.

(1) العدالة الاجتماعية في الإسلام — يوسف القرضاوي، ص 203.

(2) الاقتصاد الإسلامي وقضايا العصر — يوسف الكتاني، ص 256.

(3) إحياء علوم الدين — أبو حامد الغزالي، الجزء 3، ص 368.

(4) اقتصاديات المستهلك — عبد المنعم البديري، ص 91.

(5) المقاصد الشرعية في التصرفات المالية، علي بن محمد بن علي الجرجاني (تحقيق إبراهيم الأبياري)، ط: 1، 2018،

• تكييف اقتصادي معاصر⁽¹⁾:

• نظام مالي منضبط وأخلاقي (كما يدعو إليه بعض المفكرين والفقهاء المعاصرين) بدلاً من نظام يعتمد على ربح سريع من ديون الناس، يعطي مرونة في إعادة هيكلة الدين، ويمنع الفوائد الربحية الجشعة.

• هذا يساعد على استقرار الاقتصاد الكلي) عدم تراكم ديون استهلاكية – consumer debt – على الأسر (ويحد من دور "دولة الدين" التي تُحمّل الأفراد أعباء كبيرة).

تقنين الإعلانات التي تشجع الاستهلاك غير الضروري مع تشجيع ثقافة الادخار وترشيد الإنفاق جزء من أزمة الأسر الاقتصادية يعود للإسراف والاستهلاك المفرط. لذلك، يجب تنظيم الإعلانات لمنع الترويج للإسراف، ونشر ثقافة الادخار وترشيد الإنفاق وفق القيم الإسلامية⁽²⁾.

تكييف شرعي⁽³⁾:

• ترشيد الإنفاق جزء من مقاصد الشريعة: حفظ المال، منع التبذير (والبذور تهلك النفقة)، وتحقيق الاعتدال في الحياة.

• كذلك حماية النفس والعقل والنسب: لأن الإفراط في الاستهلاك يمكن أن يؤدي إلى ديون، ضغوط نفسية، اضطراب أسري، وتهديد للاستقرار.

تكييف اقتصادي معاصر⁽⁴⁾:

• نظام اقتصادي يُعتمد فيه على الكفاية والحاجة، وليس على الاستهلاك المفرط؛ يقلل من الضغوط على الأسر ذات الدخل المحدود.

• يمكن دمج التوعية بمفاهيم مثل «ميزانية الأسرة»، «ادخار طارئ»، «إنفاق حكيم» في برامج اجتماعية — أو من خلال مؤسسات دينية/اقتصادية — مما يساعد الأسر على تجنب الوقوع في الديون الاستهلاكية.

• على نطاق الدولة: تشريعات أو ضوابط على الإعلان، تسويق الائتمان، القروض الاستهلاكية، حتى لا تُغري الأسر بالدخول في دين بلا حاجة حقيقية.

(1) مقاصد الشريعة للنظام المالي عند ابن زنجويه (دراسة - رضا أحمد علي إبراهيم أحمد علي)، ط: 1، 2022، 71/1.

(2) لاستهلاك في ضوء الإسلام — عبد العزيز الخياط، ص 112.

(3) مقاصد الشريعة الإسلامية — محمد الطاهر بن عاشور، ص 297-299.

(4) حو نظام اقتصادي عادل — محمد عمر شابر، ص 175.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين أما بعد:

من خلال دراسة العوائل المثقلة بالديون أظهرت أن فقه المآلات يوفر إطارًا مقاصديًا لضبط الأحكام المالية وتوجيه السياسات، بما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال ورعاية الضعفاء. معالجة ديون الأسر محدودة الدخل تتطلب ربط الأحكام بنتائجها الواقعية واستحضار مقاصد العدل والرحمة والتيسير، مع تفعيل هذا الفقه في المؤسسات المالية والسياسات الحكومية والفتاوى القضائية للحد من آثار الديون ومعالجتها من جذورها توصلت الى .

أهم النتائج:

- 1- فقه المآلات أداة فعّالة لتحليل أزمات الأسر محدودة الدخل، إذ يربط الأحكام بنتائجها الواقعية ويحقق مقاصد حفظ المال والعدل ورفع الحرج.
- 2- أسباب الديون تشمل انخفاض الدخل، غلاء المعيشة، ضعف الوعي المالي، ارتفاع الفوائد، والإغراء الاستهلاكي.
- 3- الحلول المقاصدية تتضمن تنظيم القروض والمرابحات، إعادة جدولة الديون، تفعيل صناديق التكافل، والتثقيف المالي، مع ضمان حقوق الدائنين.

التوصيات:

- 1- إنشاء مراكز شرعية-اقتصادية لدراسة الديون.
- 2- وضع تشريعات مالية تحمي الأسر محدودة الدخل.
- 3- تأسيس صناديق تكافل مجتمعية.
- 4- برامج وطنية للتوعية المالية.
- 5- تفعيل القضاء الشرعي والاقتصادي لضمان العدالة.

الاستنتاجات المستقبلية:

فقه المآلات سيكون أداة رئيسية لضبط النظام المالي الإسلامي، خصوصًا مع التمويل الرقمي، وإعادة بناء نماذج التمويل على أساس تقييم المخاطر الأسرية. تطبيقه يعزز الاستقرار المجتمعي ويقلل الفجوة الطبقيّة والإفلاس، كما يمثل مجالًا خصبًا للبحث مع التحولات التقنية الحديثة.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

1. أثر تعزيز التتقيف المالي في فعالية الشمول المالي — داليا عادل رمضان الزيايدي، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، 2019م.
2. الاجتهاد الطبي وضوابطه الشرعية — محمد المختار الشنقيطي، المدينة المنورة: دار المأثور، ط1، 2018م.
3. إحياء علوم الدين — أبو حامد الغزالي، بيروت: دار المعرفة، ط4، 2005م.
4. الاستهلاك في ضوء الإسلام — عبد العزيز الخياط، عمان: مكتبة الأقصى، ط1، 1985م.
5. إعلام الموقعين عن رب العالمين — ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1991م.
6. الاقتصاد الإسلامي وقضايا العصر — يوسف الكتاني، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2008م.
7. الاقتصاد الإسلامي: أبعاده ومفاهيمه — محمد سعيد رمضان البوطي، دمشق: دار الفكر، ط1، 1997م.
8. الاقتصاد الإسلامي: الأسس والمبادئ — محمد عمر شابرا، جدة: مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، ط2، 1999م.
9. الاقتصاد الإسلامي: مبادئه وتطبيقاته المعاصرة — محمد عمر شابرا، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط4، 2018م.
10. اقتصاديات الأسرة والمجتمع — عبد المنعم البديري، عمان: دار اليازوري العلمية، ط1، 2011م.
11. اقتصاديات الفقر والدخل المحدود — مسعود محمد نور، عمان: دار المسيرة، ط1، 2014م.
12. اقتصاديات المستهلك — عبد المنعم البديري، عمان: دار اليازوري العلمية، ط1، 2010م.
13. تاريخ الخلفاء الراشدين: الفتوحات والإنجازات السياسية — محمد سهيل طقوش، بيروت: دار النفائس، ط1، 2003م.
14. ترشيد الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي — خالد عبد الله السهيل، الرياض: دار عالم الكتب، ط1، 2009م.
15. التمويل الأسري والتنمية الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية — سالم بن سليمان الخليفي، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط1، 2015م.
16. التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية — عبد الحميد أبو سليمان، القاهرة: دار النشر للجامعات، ط2، 2006م.
17. التمويل الإسلامي: أدواته ومقاصده — منذر قحف، دمشق: دار الفكر، ط1، 2005م.
18. التمويل والتنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي — منذر قحف، عمان: دار النفائس، ط2، 2011م.
19. التنمية الاقتصادية في منظور إسلامي — محمد عمر شابرا، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3، 1995م.
20. جامع البيان عن تأويل آي القرآن — محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
21. الجامع لأحكام القرآن — أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: 671هـ)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1964م.
22. سنن ابن ماجه مع حواشيه — ابن ماجه القزويني (ت: 273هـ)، حاشية: محمود خليل، القاهرة: مكتبة أبي المعاطي، ط1، 1998م.
23. صحيح البخاري — محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 2001م.

24. صحيح مسلم — مسلم بن الحجاج القشيري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1991م.
25. العدالة الاجتماعية في الإسلام — يوسف القرضاوي، القاهرة: مكتبة وهبة، ط7، 1995م.
26. فتح الباري شرح صحيح البخاري — ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن باز، بيروت: دار المعرفة، ط3، 1997م.
27. فقه الأولويات — يوسف القرضاوي، القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1990م.
28. فقه الزكاة — يوسف القرضاوي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 2000م.
29. فقه المآلات — أحمد الريسوني، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1991م.
30. قضايا طبية معاصرة في ضوء مقاصد الشريعة — زغلول النجار، القاهرة: دار نهضة مصر، ط1، 2019م.
31. مبادئ الاقتصاد الإسلامي — عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الرياض: دار طيبة، ط1، 2003م.
32. مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي — محمد شوقي الفنجري، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1982م.
33. مدخل إلى المقاصد الشرعية — أحمد الريسوني، الدار البيضاء: دار الكلمة، ط5، 2017م.
34. المستصفي من علم الأصول — أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
35. مصادر تمويل التنمية في الإسلام — عبد الفتاح محمد صبح، غزة: جامعة الأزهر، ط1، 2005م.
36. المعالجة الشرعية للممارسات المصرفية المعاصرة — يوسف كمال عمر، المنصورة: دار الوفاء، ط1، 2010م.
37. المقاصد الشرعية الاقتصادية والاجتماعية لتوثيق الديون — محمد بن علي المسعودي، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ط1، 2025م.
38. المقاصد الشرعية في التصرفات المالية — علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2018م.
39. مقاصد الشريعة الإسلامية — جمال الدين عطية، عمان: دار الفكر، ط2، 2016م.
40. مقاصد الشريعة الإسلامية — عبد الرحمن بن عاشور، عمان: دار النفائس، ط1، 2001م.
41. مقاصد الشريعة الإسلامية — محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393هـ)، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، عمان: دار النفائس، ط1، 1996م.
42. مقاصد الشريعة في الممارسة الطبية — محمد علي البار، جدة: دار المنارة، ط3، 2019م.
43. مقاصد الشريعة للنظام المالي عند ابن زنجويه — رضا أحمد علي إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2022م.
44. الملكية في الشريعة الإسلامية — عبد الكريم زيدان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 2004م.
45. المنهاج في شرح صحيح مسلم — يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 2000م.
46. الموافقات — إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، بيروت: دار المعرفة، ط3، 2003م.
47. نحو نظام اقتصادي عادل — محمد عمر شابرا، الكويت: دار البحوث العلمية، ط1، 1979م.
48. نظرية الاقتصاد الإسلامي — محمد منير الحمش، دمشق: دار النمير، ط1، 2007م.
49. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي — أحمد الريسوني، الرباط: دار الأمان، ط3، 2013م.

50. الوقف وأثره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية — عبد الله ناصح علوان، القاهرة: دار السلام، ط1، 1998م.

List of References

• The Holy Qur'an.

1. The Impact of Enhancing Financial Literacy on the Effectiveness of Financial Inclusion — Dalia Adel Ramadan Al-Ziyadi, Journal of Commercial Research, Zagazig University, Egypt, 2019.
2. Medical Ijtihad and its Sharia Regulations — Muhammad Al-Mukhtar Al-Shanqiti, Medina: Dar Al-Ma'thur, 1st ed., 2018.
3. The Revival of the Religious Sciences (Ihya' 'Ulum al-Din) Abu Hamid Al-Ghazali, Beirut: Dar Al-Ma'rifah, 4th ed., 2005.
4. Consumption in Light of Islam — Abdul Aziz Al-Khayyat, Amman: Al-Aqsa Library, 1st ed., 1985.
5. 'Ilam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin (Instruction for those who sign on behalf of the Lord of the Worlds) — Ibn Qayyim al-Jawziyya (d. 751 AH), Edited by: Muhammad Abd al-Salam Shahin, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, 1st ed., 1991.
6. Islamic Economics and Contemporary Issues — Youssef Al-Kattani, Rabat: Al-Najah Al-Jadida Press, 1st ed., 2008.
7. Islamic Economics: Dimensions and Concepts — Muhammad Said Ramadan Al-Bouti, Damascus: Dar Al-Fikr, 1st ed., 1997.
8. Islamic Economics: Foundations and Principles — M. Umer Chapra, Jeddah: Scientific Publishing Center, King Abdulaziz University, 2nd ed., 1999.
9. Islamic Economics: Principles and Contemporary Applications — M. Umer Chapra, Beirut: Arab Network for Research and Publishing, 4th ed., 2018.
10. Economics of the Family and Society — Abdel Moneim Al-Badri, Amman: Dar Al-Yazouri Scientific, 1st ed., 2011.
11. Economics of Poverty and Limited Income — Masoud Muhammad Nour, Amman: Dar Al-Maseera, 1st ed., 2014.
12. Consumer Economics — Abdel Moneim Al-Badri, Amman: Dar Al-Yazouri Scientific, 1st ed., 2010.
13. History of the Rightly Guided Caliphs: Conquests and Political Achievements — Muhammad Sohail Takkoush, Beirut: Dar Al-Nafais, 1st ed., 2003.
14. Rationalizing Consumption in the Islamic Economy — Khalid Abdullah Al-Suhail, Riyadh: Dar Alam al-Kutub, 1st ed., 2009.
15. Family Finance and Social Development in Islamic Societies — Salem bin Suleiman Al-Khulaifi, Riyadh: Dar Kunuoz Ishbilia, 1st ed., 2015.
16. Islamic Finance and Economic Development — Abdul Hamid Abu Sulayman, Cairo: University Publishing House, 2nd ed., 2006.
17. Islamic Finance: Its Instruments and Objectives (Maqasid) — Monzer Kahf, Damascus: Dar Al-Fikr, 1st ed., 2005.
18. Finance and Development in Islamic Economic Thought — Monzer Kahf, Amman: Dar Al-Nafais, 2nd ed., 2011.
19. Economic Development from an Islamic Perspective — M. Umer Chapra, Jeddah: Islamic Research and Training Institute (IRTI), 3rd ed., 1995.
20. Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ay al-Qur'an (The Comprehensive Statement on the Interpretation of the Verses of the Qur'an) — Muhammad ibn Jarir al-Tabari (d. 310

- AH), Edited by: Mahmoud Muhammad Shakir, Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 1st ed., 2000.
21. Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an (The Compendium of Legal Rulings of the Qur'an) — Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad al-Qurtubi (d. 671 AH), Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyah, 2nd ed., 1964.
 22. Sunan Ibn Majah with Annotations — Ibn Majah al-Qazwini (d. 273 AH), Annotation by: Mahmoud Khalil, Cairo: Maktabat Abi al-Ma'ati, 1st ed., 1998.
 23. Sahih al-Bukhari — Muhammad ibn Isma'il al-Bukhari (d. 256 AH), Beirut: Dar Tawq al-Najah, 1st ed., 2001.
 24. Sahih Muslim — Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri (d. 261 AH), Edited by: Muhammad Fuad Abdul Baqi, Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1st ed., 1991.
 25. Social Justice in Islam — Yusuf al-Qaradawi, Cairo: Maktabat Wahba, 7th ed., 1995.
 26. Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari — Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), Edited by: Abdul Aziz bin Baz, Beirut: Dar al-Ma'rifah, 3rd ed., 1997.
 27. Fiqh of Priorities (Fiqh al-Awlawiyyat) — Yusuf al-Qaradawi, Cairo: Maktabat Wahba, 1st ed., 1990.
 28. Fiqh of Zakat — Yusuf al-Qaradawi, Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 4th ed., 2000.
 29. Fiqh of Outcomes (Fiqh al-Ma'alat) — Ahmed Al-Raysuni, Virginia: International Institute of Islamic Thought (IIIT), 1st ed., 1991.
 30. Contemporary Medical Issues in Light of the Objectives (Maqasid) of Sharia — Zaghoul El-Naggar, Cairo: Dar Nahdet Misr, 1st ed., 2019.
 31. Principles of Islamic Economics — Abdullah bin Abdul Rahman Al-Jibreen, Riyadh: Dar Taybah, 1st ed., 2003.
 32. Introduction to Islamic Economics — Muhammad Shawqi Al-Fanjari, Cairo: Dar Al-Ma'arif, 1st ed., 1982.
 33. Introduction to the Objectives of Sharia (Maqasid al-Shari'ah) — Ahmed Al-Raysuni, Casablanca: Dar al-Kalimah, 5th ed., 2017.
 34. Al-Mustasfa min 'Ilm al-Usul (The Essentials of Islamic Legal Theory) — Abu Hamid Al-Ghazali (d. 505 AH), Edited by: Muhammad Abd al-Salam Abd al-Shafi, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, 1st ed., 1997.
 35. Sources of Development Financing in Islam — Abd al-Fattah Muhammad Subh, Gaza: Al-Azhar University, 1st ed., 2005.
 36. Sharia Treatment of Contemporary Banking Practices — Youssef Kamal Omar, Mansoura: Dar Al-Wafaa, 1st ed., 2010.
 37. The Economic and Social Maqasid (Objectives) of Debt Documentation — Muhammad bin Ali al-Masoudi, Mecca: Dar Taybah al-Khadrā', 1st ed., 2025.
 38. Maqasid al-Shari'ah in Financial Transactions — Ali bin Muhammad al-Jurjani, Edited by: Ibrahim al-Abyari, Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi, 1st ed., 2018.
 39. Objectives of Islamic Sharia — Jamal al-Din Atiyyah, Amman: Dar Al-Fikr, 2nd ed., 2016.
 40. Objectives of Islamic Sharia — Abd al-Rahman bin Ashur, Amman: Dar Al-Nafais, 1st ed., 2001.
 41. Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah — Muhammad al-Tahir ibn Ashur (d. 1393 AH), Edited by: Muhammad al-Tahir al-Mesawi, Amman: Dar Al-Nafais, 1st ed., 1996.
 42. Objectives of Sharia in Medical Practice — Muhammad Ali al-Barr, Jeddah: Dar Al-Manara, 3rd ed., 2019.
 43. Maqasid al-Shari'ah for the Financial System according to Ibn Zanjawayh — Reda Ahmed Ali Ibrahim, Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st ed., 2022.

44. Property in Islamic Sharia — Abd al-Karim Zaydan, Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 2nd ed., 2004.
45. Al-Minhaj: Commentary on Sahih Muslim — Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (d. 676 AH), Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2nd ed., 2000.
46. Al-Muwafaqat (The Reconciliation of the Fundamentals of Islamic Law) — Ibrahim ibn Musa al-Shatibi (d. 790 AH), Edited by: Mashhour bin Hasan Al Salman, Beirut: Dar Al-Ma'rifah, 3rd ed., 2003.
47. Towards a Just Monetary System — M. Umer Chapra, Kuwait: Dar al-Buhuth al-Ilmiyah, 1st ed., 1979.
48. Theory of Islamic Economics — Muhammad Munir al-Hamash, Damascus: Dar al-Numayr, 1st ed., 2007.
49. The Theory of Maqasid according to Imam al-Shatibi — Ahmed Al-Raysuni, Rabat: Dar al-Aman, 3rd ed., 2013.
50. Endowments (Waqf) and its Impact on Social and Economic Development — Abdullah Nasih Ulwan, Cairo: Dar Al-Salam, 1st ed., 1998.